حلم مستحيل واستفتاء غير ملزم

استفتاء كردستان العراق.. الموافقة والرفض.. هل يستويان؟!

تقرير: صادق إسماعيل

وضع استفتاء كردستان العراق القضية الكردية في صدارة المشهد الدولي نظرًا لتباين ردود الافعال، وشيوع حالة من انعدام اليقين إزاء دعوة مسعود البارازاني، رئيس إقليم كردستان العراق للناخبين الأكراد للإدلاء بأصواتهم الإثنين ٢٥ سبتمبر الماضي في استفتاء انفصال إقليم كردستان عن الدولة العراقية.

ورغم تصريح بارازاني بأن الاستفتاء غير ملزم، ولا يقصد منه أن يكون تفويضًا شرعيًا للتفاوض مع بغداد والدول المجاورة بشأن انفصال الإقليم عن العراق، إلا أنَّ الاستفتاء واجه معارضة داخلية وإقليمية ودولية واسعة.

ردود أفعال

وقد عارضت تركيا وإيران بشدة إجراء التصويت، خوفًا من أن يؤدي إلى زيادة الشعور بالانفصال بين الأقليتين الكرديتين لديهما، كما حذّر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة من التأثير المحتمل للاستفتاء على زعزعة استقرار المنطقة، وحذرت بعثة الأمم المتحدة في العراق «من أي خطوة أحادية الجانب قد تعرض الوئام والتعايش السلمي للخطر في هذه المدينة ذات التنوع الاثني والديني»، وطلبت الولايات المتحدة، وبريطانيا، والتحالف الدولي الذي يحارب تنظيم الدولة الإسلامية تأجيل الاستفتاء لمدة عامين.

غير أنَّ بارزاني وحلفاءه في حملة الانفصال يذهبون إلى أنَّ سنوات من سوء المعاملة التي تعرض لها أكراد العراق جعلتهم يرون أن الوقت مناسب تمامًا لأكراد العراق كي يقيموا دولة خاصة بهم، كما تتهم حكومة إقليم كردستان، التي تتخذ من مدينة "أربيل" عاصمة لها، الحكومة المركزية في بغداد بأنها تقصي بشكل منهجي الأكراد من تقاسم عادل للسلطة والموارد، فيما يقول الأكراد المؤيدون للاستفتاء إن الانفصال "حق طبيعي"، وإن إنشاء دولة للأكراد سيجلب

الاستقرار الإقليمي للمنطقة.

وتشير "المناطق الكردستانية" إلى أراضي متنازع عليها تسكنها مجموعات إثنية متعددة وتخضع لسيطرة قوات البيشمركة الكردية، مثل مدينة كركوك الغنية بالنفط والبلدات التي يسيطر عليها الأكراد في شمالي العراق بمحافظات ديالى، وصلاح الدين، ونينوى.

كُرد وأكراد

يقودنا ذلك إلى الحديث عن الأكراد والأقلية الكردية. فالمعروف أنَّ الكُرد أو الأكراد هم إثنية تعيش وتسكن المنطقة الممتدة غرب آسيا وشمال الشرق الأوسط، وهى مجموعة جرفها التاريخ في تياره، فقُسمت أراضيهم وتوزع شعبهم على عدة أقطار ضمت العراق وتركيا وإيران وسوريا كأقاليم ضمن نظام هذه الدول، بالإضافة إلى بعض مناطق أرمينيا وأذربيجان، كما تطول قائمة دول العالم التي تحوي أكرادًا مهاجرين بسبب الأوضاع السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية.

وقد قدرت إحصاءات عام ٢٠١٢م عدد الكرد في العالم بقرابة ٢٧,٣٨٠,٠٠٠ نسمة، ٥٦٪ منهم في تركيا، و١٦٪ في إيران، و١٥٪ في العراق، و٦٪ في سوريا.

وتؤكد الروايات التاريخية أن كردستان الكبرى وجدت تاريخيًا قبل أكثر من ١٥٠٠ عام قبل الميلاد، وذلك قبل إتحاد الكرد الأصليين مع "الميديين" الذين انتقلوا من نهر الفولغا شمال بحر قزوين، واستقروا في الشمال الغربي من إيران حيث يقبع السكان الكرد الأصليون، وهم شعوب جبال زاكروس.

أصل الأكراد

تختلف النظريات في أصل الأكراد، فبعض المؤلفات تعرف الكرد على أنهم «بدو الفرس»، كما أورد الطبري وابن خلدون في المقدمة. فتاريخيًا كان مصطلح الأكراد

(خريطة من عام ١٨١٣ تظهر "كردستان الكبرى" باللون الزهري)

الأكراد.. تاريخ طويل من التأزم والارتباك

يطلق على جميع البدو الرحل والقبائل البدوية التي تقطن إيران على اختلاف اعراقهم ولغاتهم، بما في ذلك البلوش والفرس واللور.

غير أنَّ رأيًا تاريخيًا آخر يذهب إلى أنَّ الأكراد في الأصل من العرب، وهو ما ذهب إليه ابن عبد البر في كتابه «القصد والأمم» الذي ذكر فيه أنَّ «الأكراد من نسل عمرو مزيقيا بن عامر بن ماء السماء، وأنهم وقعوا إلى أرض العجم فتناسلوا بها وكثر ولدهم فسموا الأكراد». وفي كتاب قصص الأنبياء ذُكر أنَّ الأكراد هم من أصول (آرية)، أي أبناء «آري» ابن نوح.

طبقتان من الكرد

هناك طبقتان من الكرد، الطبقة الأولى يُرى انها كانت تقطن كردستان منذ فجر التاريخ ويطلق عليها «شعوب جبال زاكروس»، وتضم شعوب (لولو، كوتي، كورتي، جوتي، جودي، كاساي، سوباري، خالدي، ميتاني، هوري أو حوري، نايري)، ويقال إن هذه الطبقة الأولى هي الأصل

القديم جدًا للشعب الكردي. أما الطبقة الثانية فهي طبقة الشعوب الهندو-أوروبية التي هاجرت إلى كردستان في القرن العاشر قبل الميلاد، وتضم الميديون والكاردوخيون، التي امتزجت مع شعوبها الأصلية ليشكلا معًا الأمة الكردية.

باستثناء فترتين!

وفي تاريخ كردستان بكامله.. لم تمر أي فترة من الفترات تمتع بها الكرد بكيان مستقل تماماً يعكس ثقافتهم ونسيجهم المجتمعي، باستثناء فترتين فقط، أولاهما إمبراطورية ميديا التي أرتعدت الأمم والإمبراطوريات منها لفرط قوتها لدرجة جعلت ملك بابل يتقدم للزواج من إبنة إمبراطور الميديين عام ٦١٢م، وثانيهما فترة مملكة كوردوخ. وبين هاتين الفترتين ولقرابة الستة قرون، وللقرون التالية بعدهما لم يتمكن الكرد من تشكيل كيان مستقل يمكن له أن يتبلور حول ثقافة وتاريخ كردي واضح المعالم، فمنذ ما قبل الميلاد وما بعده ولما يقرب من الألفي عام توالت العقود والقرون على قبائل كردية متفرقة تحتدم الصراعات معها وفيما بينها حينًا وتخلد للسلم حينًا آخر، ولكنهم في غالب الأوقات يعيشون في ظل دويلات متفرقة تختلف استقلالية العنصر الكردي وحدوده فيها باختلاف العلاقات الخارجية والاضطرابات والصراعات الداخلية، فعاش الأكراد وتقلبوا ما بين العديد من الدول والممالك والإمبراطوريات؛ بدءًا من الأشوريين ودولة أرارات، مرورًا بالرومانيين والفارسيين والأرمينيين والعباسيين والعثمانيين.. وصولاً إلى كردستان تركيا وكردستان العراق وكردستان إيران.

وضع تاريخي غريب!

وقد طبع هذا الوضع التاريخي الغريب والمرتبك آثاره على تاريخ كردي طويل من التأزم والارتباك بحيث بات الاضطراب التاريخي وكأنه قَدَرٌ لا يمكن للكردي الفكاك منه، لذلك لن يبدو غريبًا أن تكون خلاصة التاريخ الكردي هى النزاع والتفرق والحروب والتشتت بين الإرتباكات الداخلية والعوامل والتجاذبات الخارجية الدولية، وربما يفسر لنا ذلك شيئًا من ترسخ السلوك الإرهابي في العديد من الجماعات الكردية، وميلها نحو التخلف في العديد من المكونات الاجتماعية والحضارية مقارنة بباقي أقاليم الدول التي تنتمي إليها، فكان طبيعيًا أن ينشب التخلف أظافره في مجتمع ليس له كيان موحد ومستقر يعاني الارتباك التاريخي والحضاري والتشتت بين فكرة الوطنية و فكرة القومية.

ولم يكن للغة الكردية شكل موحد وحدود وشاكلة موحدة كالذي نراه في اللغات الأخرى فهى لاتملك شاكلة لغوية موحدة تقليدية كسائر اللغات، ولكنها مازالت لا تعدو مجموعة من

أصناف كلام عامي دارج بين الأكراد.

كردستان العراق

وكردستان العراق هو إقليم يقع شمال البلاد ويتمتع بحكم ذاتي، تحده إيران من الشرق وتركيا في الشمال، وسوريا إلى الغرب وبقية مناطق العراق إلى الجنوب. العاصمة الإقليمية محافظة أربيل. ويخضع الإقليم رسميا لحكومة إقليم كردستان.

ويعود إنشاء إقليم كردستان العراق إلى معاهدة الحكم الذاتي التي عقدت في مارس ١٩٧٠ عند الإتفاق بين المعارضة الكردية والحكومة العراقية بعد سنوات من القتال العنيف. ودمرت الحرب بين إيران والعراق خلال الثمانينات، وحملة الإبادة العسكرية التي عرفت باسم (الأنفال) والتي شنها الجيش العراقي منطقة كردستان العراق.

وبعد انتفاضة الشعب العراقي عام ١٩٩١ ضد نظام الرئيس صدام حسين، اضطر الكثير من الأكراد إلى الفرار والنزوح من البلاد ليصبحوا لاجئين في المناطق الحدودية مع إيران وتركيا. وفي عام ١٩٩١ أنشئت في الشمال منطقة حظر طيران بعد حرب الخليج الثانية، مما شكل ملاذًا آمنًا سهل عودة اللاجئين الأكراد، كما واصل الأكراد فيما بعد محاربة القوات الحكومية.

وتسببت أحداث قتال داعش عام ٢٠١٦ في عودة قضية المناطق المتنازع عليها إلى الواجهة، بعد ما أحدثته من تغير جغرافي، في مناطق متنازع عليها في محافظتي نينوى وكركوك، رغم أنه أكثر وقت يحتاج فيه العراقيون للتوحد، ومناطق سهل نينوى هذه ذات تكوين متعدد الأقليات والأديان، وهي مشمولة بتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، الذي يقضي على تصويت أهلها باختيار مصيرهم من خلال استفتاء، إلا أن هذه المادة لم تطبق حتى الآن.

وكان لاستعادة البيشمركة (قوات إقليم كردستان المسلحة) للأراضي من سيطرة التنظيم، تشكل فرصة سانحة لاستثمار الكرد لهذا الموقف للسيطرة على هذه المناطق والتلاعب بحدودها، بينما كانت السلطات السياسية العراقية تشدد على أن مشكلة المناطق المتنازع عليها يمكن حلها في وقت لاحق، وأن هذا الوضع المفروض لا جدوى منه، ولن يستمر بعد الاستقرار الأمني.

ويعد الجانب الإقتصادي في إقليم كردستان من أكثر الجوانب التي تجعل قضايا أكراد العراق السياسية أكثر تعقدًا وصعوبة، فإقليم كردستان غني بمصادر الطاقة والموارد الزراعية والمعدنية ويعتبر إقليمًا غنيًا بالنفط ويحتوي على عدة أنهار وبحيرات وغني بمختلف المعادن وفي مقدمتها الحديد والفحم.

وقد برزت مسألة النفط والمردود الناتج عنه النزاع في الآونة الأخيرة خاصة النزاع مع بعض الجماعات المسلحة، بعد وعود متتالية لم تنفذ من جانب السلطات العراقية بشأن عائدات نفط الإقليم وتقسيمها.

وفي الثاني من مارس الماضي قام مسلحو حزب الإتحاد الوطني الكردستاني بالسيطرة على «شركة نفط الشمال»، وأعطوا السلطات مهلة لأيام قليلة لتنفيذ مطالبهم المتعلقة بالإنتاج والعائد النفطي في كركوك، وإلا قاموا بالاستيلاء الكامل على الشركة. وقد استغل هذا الحزب الذي ينافس الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود بارزاني الحاكم بإقليم كردستان، حاجة الحكومة العراقية لتعديل الإتفاق بشأن نفط كركوك ليتدخل بالقوة ويحاول فرض نفسه على ترتيبات موارد الإقليم.

واضطرت الحكومة العراقية لتخفيض الإنتاج من حقول الجنوب بأكثر من ٢٠٠ ألف برميل يوميًا. مما أدى إلى اقتراح السلطات العراقية على حكومة كردستان أن يتم تحويل ما بين ٥٠ إلى ٦٠ ألف برميل يوميًا من إنتاج كركوك لمصافي التكرير خارج الإقليم، لتعويض خفض الإنتاج في الجنوب. وهو ما جعل حزب الاتحاد الوطني يرى بأنها الفرصة الثمينة للتدخل بالقوة وفرض نفسه على أي اتفاقات بين حكومة الإقليم في أربيل والحكومة العراقية في بغداد.